●●● تعد هذه الدورة من الفصل التشريعى الحالى ، أخطر دورات هذا الفصل على الاطلاق فلا بد أن تصدر خلالها كل القوانين الأساسية ، التى تقنن لهذه التطورات الهامة التى تمر بها مصر . لذلك لم يكن مفاجأة أن يعلن المهندس سيد مرعى أن المجلس لن يحصل على اجازته خلال هذه الدورة . .

اعترافات سائح فى البرلمان !

زهير الشايب

وإذا كان المجلس قد انتهى فى الأسبوع قبل الماضى من إصدار قانون الأحزاب ، ويتأهب للنظر غدا فى قانون الاسكان ، فقد انتهزنا فرصة الهدوء النسبى الذى ساد المجلس خلال الأسبوع الماضى كى نقوم بهذه السياحة البرلمانية . .

وعلى غرار ما يفعله السائح ، حين يريد أن يرى كل شىء وأن يزور كل مكان فى أقصر وقت ، وبأقل « النفقات » فسوف نحاول هنا أن نتعرض لأكثر من قضية ، وأن نقترب من أكثر من مكان ، وأن نرى أشياء عدة فى الوقت الواحد . . وأكثر من ذلك سنحاول الاقتراب من هؤلاء الذين يصنعون القرار ويصدرون التشريع ، لنراهم كبشر ، وكمصريين ، بجوز عليهم ما يجوز علينا ، لمجلس الشعب ، ليس مجرد ماكينة لصنع القوانين . . إنه قبل كل شىء مجتمع مصرى . . صغير العدد ، ولكن بالطبع عظيم الاثر . .

المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب

ق ف . . مشكلتى الأولى مع مجلس الشعب

منذ أوكلت إلى مهمة تغطية جلسات مجلس الشعب ، وأنا فى مشكلة وهذه المشكلة تعود بالطبع إلى شخصى أنا ، ذلك أننى مصاب بداء لا أدرى كيف أصابنى فى بيئتنا هذه ، وعلى الرغم من كونى مصريا ، من أبوين وجدين مصريين . هذا الداء اللعين - لا بد أن أعترف - هو الدقة فى المواعيد والانضباط بالاوقات والساعات . فستة عندى هى ستة لا تقل ولا تزيد ، ولا بد أن القارىء يدرك كيف أننى بسبب ذلك قد خسرت الكثير من الاصدقاء . . والاقارب أيضا .

لكن المشكلة تزيد خطورة حين يكون طرف العلاقة مجلس الشعب ، فهو ليس صديقا نستغنى عنه ، أو قريبا نتبرأ منه إنه يا حبيبى . . أكل عيش ، ومجلس الشعب .

وحين صدمنى المجلس وجدت أنه ككل أصدقائى ، الذين خسرتهم والذين لم أخسرهم بعد ، بل وأكثر . . لم أفكر لحظة فى أن أخسره أو استغنى عنه . بل فكرت فيما هو أجدى وأنفع ، كيف أستطيع أنا أن أكيف جماح نفسى وأن أقاوم هذا الداء الاوربى العجيب الذى أعجب أنا نفسى ، كيف تسللت إلى جرثومته اللعينة . . ونجحت بعد جهد جهيد ، لكنى سرعان ما سئمت : كيف أصدق أن ستة فى مجلس الشعب لا تعنى ستة وأن المجلس حين يعلن أن موعد الجلسة القادمة هو الحادية عشرة ، لا يبدأ جلسته الا فى الثانية عشرة والنصف ؟ هل هذا معقول ؟ السلطة الثانية أو الأولى فى بلدى تفعل ما يفعله أصدقائى وأقاربى الابعدون ؟ . . لكن من يدرينى ؟ لعل الخطأ فى ساعتى . ونظرت إلى ساعة المجلس ، وهى تحدجنى من بعيد وكنت بالطبع على أتم استعداد أن أجعل ساعتى تطيع ساعة المجلس ، التى لا بد أنها تملك مثله ، حق التشريع ، فى مسائل التوقيت على الاقل . . لكننى عجبت أن ساعة المجلس ، الذى هو مجلس الشعب ، تتفق مع ساعة الاهالى ، الذين أنا واحد منهم .

والاتسان منا يفيد من تجاربه . وهكذا توصلت بعد مدة إلى السر . . وأمكننى . وأنا شاطر فى الحساب والجبر - أن أتوصل إلى هذه المعادلة : ق م أى توقيت المجلس = ق هـ توقيت الاهالى ± ق ف أى فرق التوقيت المعهود لدى كل المصريين على اختلاف مستوياتهم فإذا كانت ق هـ = ٦ وهى التى تتفق مع التوقيت المعلن ، وق ف = ١ ½ فإن ق م أى وقت انعقاد المجلس = ٧ ½ . وبالمثل إذا كانت ق هـ = ١١ (فى الجلسات الصباحية) فإن ق م ستساوى فى هذه الحالة ١٢ ½ .

واتضح لى أن المعادلة صحيحة وأننى توصلت إلى السر ، وهنأت نفسى بل غبطتها ، ووجدتنى جديرا حقا هذه المرة بالجنسية المصرية التى أحلمها . وحين كنت أصل فى موعد الجلسة بالضبط كان زملائى الصحفيون يعجبون من ذلك ، همت مرة أن أتول لصديق منهم السر ، لكن كيف أكافئهم على تزويدهم فى سالف أيامهم من حصص الجبر والحساب وأساهم بذلك فى تشجيع تدهور

الوزير حافظ أثناء مناقشات جلسة مجلس الشعب

ابراهيم بدران

مستوى التعليم ؟

لكن المشكلة كانت لا تزال تقريبا فقد جئت مرة وأنا واثق ثقة شديدة من نفسي ، فإذا بالجلسة محتدمة ، والنقاش دائر .. بحرارة شديدة . ماذا حدث ؟ قال محدثي بنفاد صبر . الجلسة بدأت من ساعة ونصف قلت : في موعدها المحدد ! فنظرا إلي دهشا وعاد يتابع الحوار الساخن .

وهكذا انهارت المعادلة الجبرية من أساسها وبدأب مصري شديد اكتشفت السر : وجدته يكمن في ق ف أي فرق التوقيت بين الوقت المطن (وهو توقيت الاهالي أي في هـ) وقلت لنفسي لن تنجح المعادلة . وتحل اللغز ، ونصلح أمورك مع المجلس الا بثبات هذا الطرف من أطراف المعادلة ..

فتى يا مجلس الشعب تتفق على ق ف هذه .. ذلك أنني لن أكون خواجة عبيطا مرة أخرى وأطالب بأن يكون في م وهو توقيت المجلس هو نفسه في هـ وهو توقيت الاهالي .. ربما لسبب بسيط وهو أن الاهالي ، أهالينا أنفسهم ، لا يحترمون هذا التوقيت .. أما أنت يارب ، فاشفني من هذه الدقة التي هي في ظروفنا هذه .. مرض عضال .

ظاهرة التسرب

أستطيع القول بعد فترة مرانة طويلة ، أن مجلس الشعب يعاني الآن من ظاهرة التسرب بعد أن عانى من قبل من ظاهرة التغيب وإذا كانت الصور قد أظهرت المجلس شبه خال أثناء مناقشة مشكلة الاسكان . فقد كان الامر شبيها بذلك أثناء مناقشة التعديلات المطلوبة لقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي .. حاولت مرة أن أحصي عدد الحاضرين فوجدتهم لا يتجاوزون الستين .. وهكذا تبدأ الجلسة شبه مكتملة ، ثم يبدأ الاعضاء في التسرب إلى خارج القاعة .. حتى تبدو القاعة في النهاية شبه خالية وقد يحول دون خلوها تماما ، إما خجل الباقين ، أو أنهم طلبوا الكلمة ولم يعطوها بعد .

وقد حاولت جاهدا أن أحصر هذه الظاهرة في سن بعينها ، أو في اقليم بعينه ، أو في اتجاه سياسي محدد .. فلم أفلح ، فهي للأسف تشمل الجميع حتى الذين يشهد لهم بالجدية والاهتمام : كثيرون منهم يقولون كلمتهم ثم ينصرفون . وقد يأتي متحدث آخر ليعقب على كلامهم فيجدهم للأسف قد غادروا القاعة .

مشكلة حقا . وإذا كان المجلس قد استطاع أن يعالج ظاهرة الغياب ، فهل بقدوره ، كان الله في عونه ، أن يعالج ظاهرة .. التسرب ..

الصحة .. لا تهم !

الموضوعات كالبشر ، بعضها محظوظ وبعضها لا حظ له ، هذا صحيح ، على الرغم من أنه صحيح أيضا من أن ما قد نحسبه هينا ، هو عند الله . وعند البشر أيضا ، عظيم .

أقول ذلك بمناسبة الجلسة التي عقدها المجلس مساء الاثنين الماضي - خلال جلسات مناقشة قانون الاحزاب - وأجاب فيها وزير الصحة على عديد من الاسئلة التي وجهت إليه .

وفي حين كانت جلسات مناقشة قانون الاحزاب حية وساخنة ، فقد كانت هذه الجلسات فاترة للغاية .. لا حرارة فيها ، وعلى الرغم من الاجابات والمعلومات الخطيرة التي كان يدلي بها السيد الوزير ماسة بصحتنا .. وبالنقص الخطير الذي نعاني فيه في الاستعدادات والأطباء والميزانية و .. و .. فإنني أقرر دون مبالغة أن أحدا لم يكن يستمع إلى السيد الوزير سوى مقدم السؤال نفسه ، وأحيانا كنت أشك في أنه هو نفسه يسمع رد السيد الوزير على سؤاله ..

لقد تحول المجلس وقتها إلى زمرات تتحدث فيما بينها بصوت خفيض في البداية ، ثم علت هذه الاصوات على صوت السيد الوزير نفسه .. وضاعت الصحة في خضم الدردشة ..

وهكذا ، « كانت الصحة هي الثمن » في مجلس الشعب .. مع الاعتذار للاستاذ أنيس منصور الذي ألف كتابا بهذا العنوان ..

اللائحة .. اللائحة !

اللجوء إلى لائحة المجلس أمر مشترك بين المعارضة والأغلبية . لكن لجوء المعارضة إليها بالطبع أكثر من لجوء الاغلبية إليها . واللائحة هي التي تحدد الاجراءات الواجب اتباعها عند مناقشة أمر ما أو ادراج استجواب ما أو تحديد موعد ما أو إعطاء الكلمة لعضو ما وحجبها عن عضو آخر .

والاغلبية بالطبع تضيق بحنبلية المعارضة اللائحية وتنعى عليها تعطيل وقت المجلس في أمور هامشية أو شكلية . وتذكرها بأن وقت المجلس لا بد أن يكرس لانجاز القوانين التي طال انتظار الشعب لها .

ومع ذلك فإنني أرى أن ذلك ليس وقتا ضائعا ما دام لا يلجأ إليه لذاته . إننا الآن في بداية طور ديمقراطي حقيق .. وهذا الشد والجذب باسم اللائحة هو البداية الحقيقية لارساء تقاليد برلمانية راسخة .. ولقد علمنا القضاء أن كثيرا من الحقوق قد أهدرت ، وكم من جرائم لم تلق جزاءها الرادع .. بسبب خطأ في الاجراءات .

كلمة لا بد منها

لم استطع أن أمنع نفسي من التعليق على ذلك الخبر الذي نشرته الصحف .. يقول الخبر : إن مشادة قد وقعت في غرفة رئيس المجلس بين علوي حافظ (القرب الاحمر - القاهرة) وبين مأمون مشالي (أسوان) وأن علوي حافظ قد رفع كرسيه على زميله ، وأن النواب الصعايدة كادوا يفتكون به - أي بعلوي حافظ تضامنا بالطبع مع زميلهم مأمون مشالي .

ونحن أبناء نفترض صحة الخبر كما أوردته الزميلة العزيزة كما أننا نقدر أن مثل هذه المشادة الحادة ، التي قد تستهجنها طباعنا السمحة يحدث في برلمانات أرقى الدول كاليابان وبريطانيا نفسها ، ثم يحق لنا بعد ذلك أن نتساءل :

هل الانتماءات التي تحكم أعضاء مجلس الشعب انتماءات اقليمية أم هي انتماءات سياسية ولا نقول فكرية ؟

هل حقا يمكن أن تحكمنا في مجلس الشعب ، الذي يتولى التشريع لمصر كلها والذي يعتبر فيه العضو ليس نائبا عن دائرته فحسب بل نائبا عن مصر كلها .. هل يمكن أن تحكمنا اعتبارات تحكم منوبات وفئات من شعبنا تحتاج إلى ارشاد وتوعية من أعضاء المجلس أنفسهم أولا ؟

أما حكاية كادوا يفتكون به .. فأمر لا يمكن السكوت عليه . هل وصلت الأمور إلى هذا الحد الخطير ..

كادوا يفتكون به ؟

يا إلهي ! لهذا الحد ؟ ؟ ●